مدى تطبيق الحوكمة المصرفية وأثرها في الأداء المالي في البنوك الإسلامية اليمنية (دراسة ميدانية على البنوك الإسلامية العاملة في ساحل حضرموت)

أفراح عوض سعيد باظروس* محمد صالح الكسادي**

تاريخ تسلُّم البحث : 2024/1/9م تاريخ قبول النشر: 2024/3/13م

الملخص

استهدفت هذه الدراسة معرفة مدى تطبيق الحوكمة المصرفية وأثرها في الأداء المالي في البنوك الإسلامية اليمنية العاملة في ساحل حضرموت بأبعادها الثلاثة (الإفصاح والشفافية، وإدارة المخاطر، وحقوق المساهمين) مقياسًا بالعائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية، والعائد على السهم العادي. وقد تكوَّن مجتمع الدراسة من جميع العاملين في البنوك، من المدير ونائب المدير والموظفين ورؤساء الأقسام. أما عينة الدراسة فتكونت من (3) من البنوك الإسلامية اليمنية العاملة في ساحل حضرموت. ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم المنهج الوصفي التحليلي، بالاعتماد على التقارير المالية المنشورة في مواقع البنوك وهي مصادر ثانوية، كما استخدمت أيضًا الاستبانة لجمع معلومات عينة البحث في البنوك قيد الدراسة، كما تم تقويم الأداء المالي عن طريق استخدام مؤشرات الربحية (معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد حقوق الملكية، ومعدل العائد على السهم العادي)، كما تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط. لقياس فرضيات الدراسة واختبارها. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، من أهمها: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين متغيرات الحوكمة المصرفية والعائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، العائد على السهم العادي والأداء المالي في البنوك الإسلامية اليمنية العاملة في ساحل حضرموت.

وقد أوصى الباحثان بعدد من التوصيات من أهمها: حث البنوك الإسلامية اليمنية على الالتزام بما جاء في دليل الحوكمة الصادر عن البنك المركزي اليمني، وتطبيق المعايير الدولية في هذا الشأن؛ وذلك لما لها من أهمية في الوقاية من الأزمات، والحد من الفساد، ومن ثمَّ التأثير الإيجابي في الأداء، ودعم وتعزيز الجهود المبذولة داخل البنوك لتطبيق الحوكمة، والإفصاح عن الآليات المطبقة بالتقارير المالية المنشورة في المواقع الإلكترونية، وضرورة دراسة الحوكمة بكافة آلياتها وآثارها في الأداء المالي، وإجراء المزيد من الدراسات في هذا المجال، وإدخال متغيرات جديدة.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة المصرفية، البنوك الإسلامية، الأداء المالي.

المقدمة:

اكتسبت الحوكمة في البنوك مكانة بارزة وذلك نظراً لأهميتها بالنسبة لاستقرار وتمويل الاقتصاد ويكون بسلامة النظام المصرفي بصفة عامة، ونظرا للتطورات التي شهدها هذا النظام في ظل العولمة المالية واستحداث خدمات جديدة، وعلى الرغم من أنها تعدّ مؤشرا إيجابيا بالنسبة للنمو الاقتصادي، وأن الأزمات التي حصلت كانت قاسمًا مشتركًا مع البنوك وذلك راجع لتنوع المخاطر الناتجة عن الأعمال المصرفية. وإن الهدف الأساسي لإدارة البنك هو تحقيق أداء جيد وحماية مصالح المساهمين والتقليل من المخاطر وتحقيق الشفافية والإفصاح ومن هنا سعت الدول لاتخاذ مجموعة من الإجراءات والأساليب الجديدة من أجل إدارة المخاطر وتجنب تكرار الأزمات التي قد تمس البنوك حيث تم تطبيق الحوكمة المصرفية باعتبارها آلية عمل جديدة لها عدة مزايا لتفعيل الأداء وتحسينه وتعزيز الرقابة الداخلية في البنك، والتأكد من أنها تطبق

* باحثة في العلوم المالية والمصرفية .

** أستاذ مشارك بقسم العلوم المالية والمصرفية – كلية العلوم الإدارية – جامعة حضرموت.

الإفصاح والشفافية وتعمل على إدارة جيدة في البنك.

يعد تعزيز وتحسين الأداء المالي في البنوك الإسلامية من القضايا المهمة والرئيسية في الوقت الحالي وأن الحوكمة المصرفية هي التي تعمل على ذلك وفق مبادئ وأحكام تمر بها من أجل سلامة وحماية البنك. وحرصاً من البنك المركزي على سلامة القطاع المصرفي اليمني تم إعداد (دليل حوكمة البنوك اليمنية في الجمهورية اليمنية) بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، وذلك بالاستناد إلى الإرشادات الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية بشأن حوكمة البنوك وبما ينسجم مع مبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (DECD)، مسترشدين بتجارب بعض الدول العربية وبما يتفق مع أفضل الممارسات الدولية في هذا المجال، وذلك بهدف مساعدة البنوك العاملة في القطاع المصرفي اليمني على تطوير أنظمة الحوكمة لديها وتحسين الممارسات في العمل المصرفي وبما يخدم القطاع المصرفي والاقتصاد اليمني بشكل عام.

الإطار العام للدراسة:

1- مشكلة الدراسة:

يعد تعزيز وتحسين الأداء المالي في البنوك الإسلامية من القضايا المهمة والرئيسية في الوقت الحالي وأن الحوكمة المصرفية تعمل على حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح ولذلك فإن البنوك الإسلامية في اليمن تعاني من ضعف في مستوى الإفصاح والشفافية وهذا يحتاج إلى تقويم مستمر من اجل تعزيز الأداء المالي والكشف على أن البنوك الإسلامية في اليمن تلتزم بتطبيق معايير الحوكمة ومعايير لجنة بازل للرقابة المصرفية ومن هنا جاءت الدراسة من أجل الإجابة عن التساؤلات الآتية:

أ- ما أثر متغيرات الحوكمة المصرفية في الأداء المالي في البنوك الإسلامية اليمنية العاملة في ساحل حضرموت مقاساً بالعائد على الأصول؟

ب- ما أثر متغيرات الحوكمة المصرفية في الأداء المالي في البنوك الإسلامية اليمنية العاملة في ساحل حضرموت مقاساً بالعائد على حقوق الملكية؟

ج- ما أثر متغيرات الحوكمة المصرفية في الأداء المالي في البنوك الإسلامية اليمنية العاملة في ساحل حضرموت مقاساً بالعائد على السهم العادي؟

2- أهمية الدراسة: تمكن أهمية الدراسة فيما يلي:

أ- الأهمية النظرية العلمية: تستمد هذه الدراسة أهميتها العلمية من أنها محاولة للربط بين مفهومين مهمين وهما الحوكمة والأداء المالي، حيث ما زالت البحوث العلمية تدرس تأثيراتها المتبادلة، ولذلك جاءت هذه الدراسة لتضاف إلى البحوث السابقة التي عالجت الموضوع، ولتزيد من إمكانية تقديم إسهام إضافي للنتائج والأدبيات السابقة في هذا المجال.

ب- الأهمية التطبيقية: تتمثل الأهمية العلمية لهذه الدراسة من خلال الدراسة التي تم تطبيقها على البنوك الإسلامية اليمنية العاملة في ساحل حضرموت، كمحاولة لأسقاط الجانب النظري على البنوك الإسلامية في مجالات الحوكمة، والأداء المالي، وهو ما يعطينا نتائج لإدارتها، ليستفيد صناع القرار والمسؤولين بالبنك في فهم بعض النقاط، وتحليل بعض العناصر لرفع الأداء المالي للبنوك الإسلامية اليمنية العاملة في ساحل حضرموت.

3- أهداف الدراسة:

استهدفت الدراسة التعرف على أثر متغيرات الحوكمة المصرفية في الأداء المالي في البنوك الإسلامية العاملة في ساحل حضرموت، ويندرج تحت هذا الهدف مجموعة من الأهداف الفرعية الآتية:

أ- بيان أثر وواقع الحوكمة في البنوك الإسلامية.

ب- التعرف على واقع الحوكمة المصرفية في البنوك الإسلامية اليمنية العاملة في ساحل حضرموت.

ج- الوقوف على مستوى الأداء المالي في البنوك الإسلامية اليمنية العاملة في ساحل حضرموت.

د- تحليل العلاقة الإحصائية بين متغيرات البحث وتحديد النتائج وتقديم التوصيات العلمية التي تخدم مجتمع الدراسة.

4- فرضيات الدراسة:

تسعي الدراسة إلى اختبار الفرضيات الآتية:

الفرضيات الرئيسية:

يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغيرات الحوكمة المصرفية والإداء المالي في البنوك الإسلامية اليمنية العاملة في ساحل حضرموت. وينبثق عنها الفرضيات الفرعية الآتية:

أ- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين متغيرات الحوكمة المصرفية والعائد على الأصول في البنوك الإسلامية اليمنية العاملة في ساحل حضرموت.

ب- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين متغيرات الحوكمة المصرفية والعائد على حقوق الملكية في البنوك الإسلامية اليمنية العاملة في ساحل حضرموت.

ج- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين متغيرات الحوكمة المصرفية والعائد على السهم العادي في البنوك الإسلامية اليمنية العاملة في ساحل حضرموت.

5- نموذج الدراسة:

استناداً إلى مشكلة الدراسة وأسئلتها وأهدافها وفرضياتها، قام الباحثان بتصميم نموذج الدراسة حسب الشكل رقم (1).

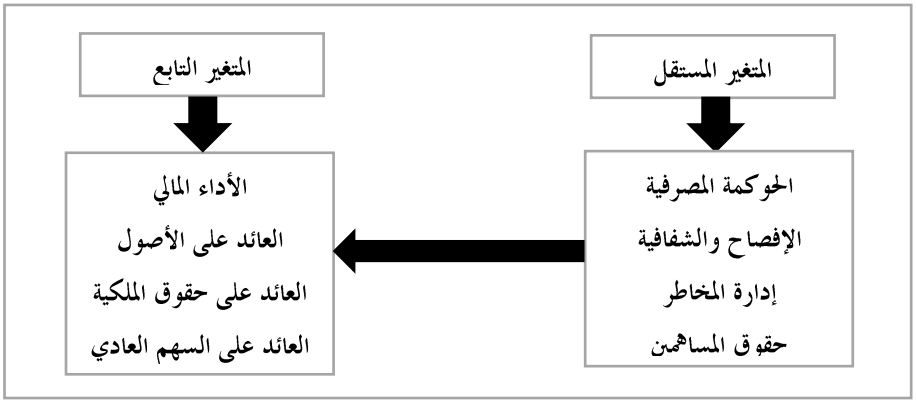

المصدر: إعداد الباحثين

شكل (1): نموذج الدراسة

6- منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على وصف خصائص عينة الدراسة، كما تم الاعتماد على المنهج التحليلي للقوائم المالية والتقارير السنوية الصادرة عن البنوك الإسلامية اليمنية العاملة في ساحل حضرموت، ومن ثم تحليلها وتفسيرها للوصول إلى نتائج، وكذلك تمت الاستعانة في عملية تحليل البيانات على البرنامج الإحصائي (SPSS).

7- مجتمع الدراسة وعينته:

يتمثل مجتمع الدراسة في البنوك الإسلامية العاملة في ساحل حضرموت، وعددها (3) وهي مصرف اليمن البحرين الشامل، بنك التضامن الإسلامي الدولي وبنك الكريمي للتمويل الأصغر الإسلامي بموجب إحصائية البنوك اليمنية، مُدة الدراسة من عام 2017م حتى عام 2020م، وتكونت عينة الدراسة من الإدارات العامة للبنوك الإسلامية ممثلة بالمدير ونائب المدير والموظفين ورؤساء الأقسام.

8- مصادر جمع البيانات:

اعتمدت الدراسة على مصدرين لجمع البيانات هما:

أ- المصادر الثانوية:

قام الباحثان بمراجعة عدد من المراجع العربية والأجنبية مثل الكتب، والدوريات، والرسائل العلمية،

والمؤتمرات العلمية، ومواقع الإنترنت والتقارير السنوية المنشورة عن البنوك محل الدراسة من أجل الحصول على المعلومات ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

ب- المصادر الأولية:

وتتمثل المصادر الأولية للدراسة في استخدام الاستبانة كأداةً رئيسية ومصدر أساسيًا للمعلومات فيما يتعلق بموضوع الدراسة " أثر متغيرات الحوكمة المصرفية في الأداء المالي في البنوك الإسلامية اليمنية –دراسة ميدانية على البنوك الإسلامية العاملة في ساحل حضرموت" حيث تم توزيعها على مجموعة من البنوك الإسلامية اليمنية العاملة في ساحل حضرموت التي تعد محل الدراسة، حيث تم القيام بتطوير استبانة لغايات جمع البيانات الأولية للدراسة، وتم الأخذ بعين الاعتبار بشمول الاستبانة بالعناصر والمفردات التي تجعلها قادرة على قياس أثر متغيرات الحوكمة المصرفية في الأداء المالي في البنوك الإسلامية حيث الاعتماد على الدراسات السابقة والإطار النظري التي تضمنت جميع محاور الدراسة للمتغيرات المستقلة للحوكمة المصرفية والمتغير التابع الأداء المالي، وقد تم قياس المتغيرات باستخدام مقياس ليكرت الخماسي في إعداد أداة الدراسة لمعرفة رأيي المستجيبين، ويتكون من الرقم 5 أعلى موافق بشدة، الرقم 4 موافق، 3 محايد، 2 غير موافق والرقم 1 غير موافق بشدة.

الدراسات السابقة:

قام الباحثان بالاطلاع على عدد من الدراسات السابقة باللغة العربية والأجنبية، وتم تلخيصها وعرضها على النحو الآتي:

اولاً: الدراسات باللغة العربية:

1- دراسة (براهيم وصالح، 2022)، بعنوان "دور الحوكمة المصرفية في تحسين الأداء المالي للبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر":

رمت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الحوكمة المصرفية في تحسين الأداء المالي للبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر، ومن أجل الوصول إلى الهدف استخدم المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التجريبي في الدراسة الميدانية، بالاعتماد على الاستبانة لجمع البيانات ثم بناء نموذج قياسي يحدد أثر الحوكمة المصرفية في تحسين الأداء المالي. ومن أهم النتائج المتواصل إليها وجود تأثير لكل من مجلس الإدارة والمراقبة والتدقيق في الأداء المالي لبنك البركة والسلام، وتوصلا إلى عدم وجود تأثير لكل من الإفصاح والشفافية والمعاملة المتساوية للمساهمين وكذا أثر أصحاب المصالح على الأداء المالي للبنوك المعنية.

2- دراسة (المطيري، 2022)، بعنوان "مدى التزام المصارف الإسلامية السعودية بمبادئ الحوكمة المصرفية (بنك البلاد أنموذجًا) ":

استهدفت هذه الدراسة بيان مدى التزام المصارف الإسلامية السعودية بتطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية، ولتحقيق هذا الهدف أجرى الباحث دراسة ميدانية على تلك المصارف من خلال دراسة واقع الحوكمة في بنك البلاد كنموذج للدراسة، وقد تم توفير بيانات الدراسة الميدانية من خلال استبانة شملت مجموعة من الأسئلة غطت المبادئ الستة المتعارف عليها للحوكمة المصرفية، حيث تم تحليل بيانات الدراسة من خلال مجموعة من الاختبارات الإحصائية، وقد كشفت نتائج الدراسة عن مجموعة من النتائج تتخلص في أن المصارف الإسلامية السعودية تلتزم بمبادئ الحوكمة المصرفية، والمتعلقة بحماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح ومعاملتهم بعدل، في حين أظهرت النتائج عدم التزام تلك المصارف بتحديد صلاحيات ومسؤوليات مجالس الإدارات التنفيذية فيها. وقد أوصت الدراسة بضروه قيام الجهات الرقابية السعودية بنشر الوعي بمبادئ الحوكمة المصرفية في المصارف السعودية وبيان أثر

تلك السياسات في جذب الاستثمار وتعزيز الحصة السوقية لها، وقيام المصارف السعودية الإسلامية بإعادة النظر بسياساتها المتعلقة بتحديد صلاحيات ومسؤوليات الإدارات التنفيذية فيها.

3- دراسة (خليفة، 2021)، بعنوان "تطبيق متغيرات حوكمة المؤسسات المصرفية وأثرها على الأداء المالي مقاساً (ROA&ROE) دراسة تطبيقية على عينة من المصارف الإسلامية المحلية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية":

رمت هذه الدراسة إلى بيان أثر تطبيق متغيرات الحوكمة المصرفية في الأداء المالي للمصارف الإسلامية، وتتمثل متغيرات البحث المستقلة (X) بـ (عدد الأعضاء المستقلين في المجلس (XI)، عدد المديرين في المجلس (X2)، عدد اللجان المنبثقة من المجلس (X3)، نسبة الأسهم المملوكة من قبل كبار المساهمين في المجلس (X4)، عدد أعضاء هيئة الرقابة الشرعية (X5)، أما المتغير التابع (Y) فيتمثل بـ (معدل العائد على الموجودات (YI)، معدل العائد على حق الملكية (X2). وتوصل البحث لعدد من الاستنتاجات من أهمها أظهرت النتائج العملية للبحث أن تطبيق قواعد الحوكمة المصرفية له تأثير واضح في الأداء المصرفي للمصارف الإسلامية عينة البحث على المستوى الإجمالي، أما على المستوى الفرعي فقد جاء ترتيب متغيرات البحث حسب عدد مرات دخولها في نموذج الانحدار المتعدد، حيث جاء المتغير CBD بالمرتبة الأولى ثم تلاه المتغيرات (BOD,LBS,SSB) في المرتبة الثانية ثم جاء أخرا المتغير BSZ في المرتبة الأخيرة.

4- دراسة (لخضر وصليحة 2018)، بعنوان "واقع الحوكمة في البنوك الإسلامية: دراسة حالة مجموعة البركة المصرفية خلال عام 2016":

استهدفت هذه الدراسة معرفة واقع تطبيق معايير الحوكمة في البنوك الإسلامية من خلال دراسة حالة مجموعة البركة المصرفية.، وقد توصلت الدراسة لعدد من النتائج، أهمها حرص مجموعة البركة المصرفية على وضع إطار عام وفعال وشامل للحوكمة المصرفية، وبما يضمن الامتثال التام للمعايير والأنظمة المعتمدة دولياً بهذا الشأن.

5- دراسة (السريحي ،2018)، بعنوان" أثر تطبيق الحوكمة المصرفية على جودة التقارير المالية في البنوك الإسلامية الأردنية":

استهدفت هذه الدراسة بيان أثر تطبيق قواعد وإجراءات الحوكمة في البنوك الإسلامية الأردنية في جودة التقارير المالية فيها، وقد توصلت الدراسة لوجود علاقة بين تطبيق قواعد ومبادئ الحوكمة وقواعد جودة التقارير المالية، وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز الوعي المصرفي بأهمية الحوكمة المصرفية.

6- دراسة (فرحان وعبدالقادر 2014)، بعنوان " الحوكمة في المصارف الإسلامية اليمنية – دراسة تطبيقية":

استهدفت هذه الدراسة لفرحان وعبدالقادر قياس مدى تطبيق مبادئ الحوكمة في المصارف الإسلامية اليمنية، حيث اعتمد الباحثان الاستبيان أداة لجمع البيانات والتي تم توزيعها على عينة الدراسة التي شملت كل مجتمع الدراسة المكون من أربعة مصارف إسلامية يمنية. وأشارت نتائج الدراسة إلى أن المصارف الإسلامية اليمنية تطبيق قواعد الحوكمة بمستوى متوسط، وبناءً على تلك النتائج أوصت بتعزيز تطبيق مبادئ الحوكمة وقواعدها في المصارف الإسلامية اليمنية.

7- دراسة (النعساني، 2014)، بعنوان "أثر الحوكمة على الأداء المالي في المصارف الإسلامية: دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في محافظة الحديدة اليمن ":

استهدفت هذه الدراسة عن أثر الحوكمة في الأداء المالي في المصارف الإسلامية: دراسة تطبيقية على

المصارف العاملة في محافظة الحديدة اليمنية (2014). واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي. واستخدمت الاستبانة أداة وتكونت عينة الدراسة من (48) موظفًا في (3) بنوك إسلامية في اليمن وبالتحديد في محافظة الحديدة، "بنك التضامن الإسلامي، وبنك سبأ الإسلامي، والبنك الإسلامي اليمني للتمويل والاستثمار"، تم جاءت نتائج الدراسة على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين توافر إطار جديد مسؤوليات الإدارة، ويضمن الرقابة على إدارة المصارف الإسلامية وتحسين أدائها المالي. كما أكدت النتائج على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين انتهاج أسلوب الحوكمة وتطبيق معاييرها، وتجنيب المصارف من الوقوف في الأزمات والمخاطر المختلفة. وأوصت الدراسة بتعزيز أثر الرقابة الداخلية والخارجية ومعاييرها عند تطبيق الحوكمة.

ثانياً: الدراسات باللغة الإنجليزية:

1- دراسة (Abdallah,2021) بعنوان:

" Disclosure, shariah governance and financial performance in Islamic banks ":

رمت هذه الدراسة إلى البحث في أثر الإفصاح وحوكمة الشريعة في الاداء المالي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وشرق آسيا للبنوك الإسلامية استخدمت نماذج الانحدار لفحص العلاقة المتداخلة بين الإفصاح ،حوكمة الشريعة والأداء المالي وتكونت العينة من 47 بنكا إسلاميا عاملاً في البلدان سابقة الذكر للفترة من 2019 -2012 حيث ROA وROE متغيرات تابعة والإفصاح وحوكمة الشريعة متغيرات مستقلة، ومجلس الإدارة ولجنة التدقيق الرقابة الشرعية لديهم أثر إيجابي في الحجم و الرفع المالي وعمر البنك متغيرات حاكمة وخلصت الدراسة إلى أن هناك علاقة سلبية بين الإفصاح ومقاييس الأداء المالي وكذلك مجلس الإدارة والرقابة الشرعية لديهم أثر إيجابي في ROA وROE بترتيب وهذا يكشف الأثر الإيجابي للحوكمة التي تترافق مع ارتفاع الأداء في البنوك الإسلامية في الشرق الاوسط وشمال أفريقيا وشرق آسيا.

1- دراسة (Darwanto and Chariri,2019) بعنوان:

"Corporate governance and financial performance in Islamic banks: The role of the sharia supervisory board in multiple- layer management":

رمت هذه الدراسة إلى التحقق من أثر الحوكمة الجيدة للشركة في الأداء المالي في البنوك الإسلامية وقيست بمجلس اللجان وأدائها ومجلس اللجان يتكون من، عدد لجنة المدققين ومجلس الادارة وأداء مجلس الرقابة الشرعية وتم قياس متغير الأداء ROAوالتمويل عبر المخاطر و كفاية رأسمال وتكونت العينة من البنوك الإسلامية في أندونيسيا واعتمدت على التقارير المالية للفترة من 2014-2017 وكان نموذج الانحدار استخدم في التحليل ووجدت الدراسة أن مجلس الرقابة الشرعية كان له أثر إيجابي في أداء البنوك الإسلامية بينما ROA وكفاية رأسمال والتمويل بالمخاطر لهم أثر سلبي وكذلك مجلس الإدارة لهم أثر في الأداء المالي للبنوك الإسلامية وكذلك مجلس المرشد الشرعي ومن ناحية أخرى مجلس اللجان له أثر إيجابي فقط في ROAعلى البنوك الإسلامية في أندونيسيا.

الإطار النظري:

1-9 مفهوم الحوكمة:

بحسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD فقد عرّفت الحوكمة بأنها النظام الذي يواجه أعمال الشركة ويضبطها، إذ يصف الحقوق والواجبات ويوزعها بين مختلف الأطراف، ويضع القواعد والإجراءات اللازمة باتخاذ القرارات، كما يضع الأهداف والاستراتيجيات اللازمة لتحقيقها، وأسس

المتابعة لتقويم الأداء ومراقبته (مصعب، 2014)، كما عرفتها مؤسسة التمويل الدولية IFC بأنها النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها (عبد الحق، 2017)، كما تعرف أيضاً بأنها " مجموعة القواعد والإجراءات التي تحكم المؤسسة في إطارها الزمني والمكاني، وإيجاد توزان بين السلطة والمسؤولية" (حمدان، 2019).

2-9 مفهوم الحوكمة المصرفية:

حيث يعد من أهم وأشمل المصطلحات التي أخذت تنتشر على المستوى العالمي خلال العقدين الأخيرين، وقد زاد الاهتمام به في معظم الاقتصاديات الناشئة والمتقدمة على حد سواء، نظرا لارتباطه بالجوانب التنظيمية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، لهذا يعد مفهوم الحوكمة في تغير مستمر. (Ronert، 2009) وتتفق بعض الدراسات أن مصطلح "gouvernance" مشتق من اللفظ اللاتيني "gubernanre" والذي يعني بالإنجليزية "steer" وبالعربية يقود أو يدير أو يوجه الدفة، ويستخدم عادة بمعني توجيه دفة السفينة، الأمر الذي يدل على أن مصطلح الحوكمة يعني "الإدارة والتوجيه" أكثر من دلالته على "السيطرة والتحكم" (زناقي ومعاريف، 2018).

3-9 تعريف الحوكمة المصرفية:

حسب تعريف لجنة بازل للرقابة المصرفية الحوكمة المصرفية هي "الأساليب التي تدار بها أعمال وشؤون البنوك من خلال أثر كل من مجلس الإدارة والإدارة العليا بما يؤثر في تحديد أهداف البنك، ومراعاة حقوق المستفيدين وحماية حقوق المودعين" (قويدر، عمي وعمري، 2018)، وكما تعرف الحوكمة من المنظور المصرفي تعني النظام الذي تتم بموجبه إدارة البنوك ومراقبتها ابتغاء تحقيق غاياتها وأهدافها، فهو النظام الذي يتعاملون بموجبه مع مصادر رؤوس الأموال (المساهمين والمستثمرين المؤسسين) (حبار، 2009). وعلى هذا الأساس يمكن القول إن الحوكمة تعطي الهيكل الملائم الذي تستطيع من خلاله أي مؤسسة كانت وضع أهدافها وتوفير الوسائل اللازمة لتحقيق هذه الأهداف وفق الوجه الصحيح والمنهج السليم (بوعبيدة، 2018).

4-10 مبادئ الحوكمة في البنوك:

أصدرت لجنة بازل تقريراً تضمّن مبادئ الحوكمة في البنوك، وقد ذكرها (زيدان، 2009) وشملت المبادئ الآتية:

1- المبدأ الأول: يجب أن يكون أعضاء مجلس الإدارة مؤهلين تماماً لمراكزهم، وأن يكونوا ذوي فهم واضح في الحوكمة والقدرة على إدارة البنك.

2- المبدأ الثاني: يجب أن يوافق مجلس الإدارة ويراقب الأهداف الاستراتيجية للبنك، وقيم ومعايير العمل آخذاً في الاعتبار مصالح حملة الأسهم والمودعين، وأن تكون هذه القيم سارية في البنك.

3- المبدأ الثالث: يجب على أعضاء مجلس الإدارة أن يضعوا حدوداً واضحة للمسئوليات والمحاسبة في البنك لأنفسهم وللإدارة العليا والمديرين والعاملين، وأن يتم وضع هيكل إداري يشجع على المحاسبة ويحدد المسئوليات.

4- المبدأ الرابع: يجب أن يتأكد مجلس الإدارة من وجود مبادئ للإدارة التنفيذية تتوافق مع سياسة المجلس، وأن يمتلك المسئولين بالبنك المهارات الضرورية لإدارة أعمال البنك، وأن تتم أنشطته وفقًا للسياسات والنظم التي وضعها مجلس الإدارة وفقًا لنظام فعَّال للرقابة الداخلية.

5- المبدأ الخامس: يجب على مجلس الإدارة أن يقر باستقلال مراقبي الحسابات وبوظائف الرقابة الداخلية باعتبارها جوهرية لحوكمة البنوك، بغرض تحقيق عدد من وظائف الرقابة وتأكيد المعلومات التي يتم الحصول عليها من الإدارة عن عمليات وأداء البنك.

6- المبدأ السادس: يجب أن يتأكد مجلس الإدارة من أن سياسات الأجور والمكافآت تتناسب مع ثقافة

وأهداف واستراتيجية البنك في الآجل الطويل، وأن ترتبط حوافز الإدارة العليا والمديرين التنفيذيين بأهداف البنك في الآجل الطويل.

7- المبدأ السابع: تعد الشفافية ضرورية للحوكمة الفعالة والسليمة، وتبعا لدليل لجنة بازل عن الشفافية في البنوك فأنه من الصعب للمساهمين وأصحاب المصالح والمشاركين الآخرين في السوق أن يراقبوا بشكل صحيح وفعّال أداء إدارة البنك في ظل نقص الشفافية.

8- المبدأ الثامن: يجب أن يتفهم أعضاء المجلس والإدارة العليا هيكل عمليات البنك والبيئة التشريعية التي يعمل من خلاله، ويمكن أن يتعرض البنك لمخاطر قانونية بشكل غير مباشر عندما يقوم بخدماته نيابة عن عملائه الذين يستغلون الخدمات والأنشطة يوفرها لممارسة أنشطة غير شرعية مما يعرض سمعة البنك للخطر.

9-5 أهداف الحوكمة المصرفية:

ذكر عدد من الكتاب والمختصين مجموعة من الأهداف التي تعمل البنوك لتحقيقها من خلال تطبيق مبادئ الحوكمة أوردها (عون الله، 2018) ومنها الاتي:

1- التأكيد على مبدأ الفصل بين الملكية والإدارة والرقابة على الأداء مع تحسين الكفاية الاقتصادية للبنوك.

2- متابعة المراجعة والتعدي للقوانين الحاكمة لأداء المصارف بحيث تتحول مسئولية الرقابة إلى كلا الطرفين وهما مجلس إدارة البنك والمساهمون.

3- تقييم أداء الإدارة العليا وتعزيز المساءلة ورفع درجة الثقة.

4- إمكانية مشاركة المساهمين والموظفين والدائنين والمقرضين.

5- تجنب حدوث مشاكل محاسبية ومالية بما يعمل على تدعيم استقرار نشاط المصارف العامة بالاقتصاد، وعدم حدوث انهيارات بالأجهزة المصرفية أو أسواق المال المحلية والعالمية والمساعدة في تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي.

9-6 محددات تنفيذ الحوكمة في البنوك:

يتوقف التطبيق الجيد للحوكمة المصرفية على جودة مجموعتين من المحددات هي (Fawzi,2003):

1- المحددات الداخلية: تتمثل في القواعد والأسس التي تحدّد طريقة اتخاذ القرار وتوزيع السلطات بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين؛ بما يؤدي إلى تخفيض التعارض بين مصالح هذه الأطراف.

2- المحددات الخارجية: تتمثل في عناصر تنظيمية تتضمن المناخ العام للاستثمار في الدولة؛ والذي يشمل القوانين المنظمة للسوق وكفاية القطاع المالي وتوفير التمويل اللازم للمشروعات ودرجة تنافسية سوق السلع وعناصر الإنتاج وكفاية الأجهزة والهيئات الرقابية والمؤسسات العاملة في أسواق المال وشركات الاستثمار، بالإضافة إلى عناصر خاصة تتضمن أصحاب المصالح والمؤسسات الخاصة والمهنيين من المحاسبين والمراجعين والقانونيين وغيرهم.

9-7 أبعاد الحوكمة المصرفية:

ذكر (التائب، 2013) .أبعاد للحوكمة منها:

أولاً: البعد السياسي: يكون بسن وتطبيق اللوائح القانونية وأنظمة الدولة واتخاذ القرارات المناسبة.

ثانياً: البعد الاقتصادي: التنمية الاقتصادية للدولة والاهتمام بها وبالاستثمار، والعمل على الحد من ظاهرة الفساد الذي يضعف البنى التحتية ويخفض الاستثمار.

ثالثاً: البعد الإداري: أسلوب تمارس فيه الإدارة سلطتها في الداخل أو الخارج.

رابعاً: البعد الاجتماعي: يقوم على مبدأ مشاركة كامل الأطراف وأصحاب المصالح كالإفصاح والشفافية والمساءلة، إذ يعمل على تحقيق أهداف المنشأة.

خامساً: البعد المالي: يوضح مدى ارتباط القوائم

المالية للمنشآت والبنوك والنتائج، ويوضح هذا البعد الإجراءات الرقابية المتبعة.

9-8 الحوكمة في البنوك الإسلامية:

كما أشرنا سابقاً فإن الحوكمة تعني المسؤولية والمساءلة والشفافية والعدالة وكلها مفاهيم ترتبط بالعدل والإنصاف، وهو ما يتفق مع ما جاءت به الشريعة الإسلامية، إلا أن اختلاف أعمال المصارف الإسلامية يُدخل بعداً جديداً للحوكمة وهو المتعلق بأثر هيئة الرقابة الشرعية (شحادة، 2016)، وعلى الرغم من أن مبادئ الحوكمة الصادرة من المؤسسات المالية الدولية موجهة لجميع المؤسسات، إلا أن مجلس الخدمات المالية الإسلامية، وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وهما من المؤسسات التي تعنى بضبط وتنظيم عمل البنوك الإسلامية على المستوى الدولي قد أصدرتا معايير إضافية للحوكمة المطبقة في البنوك الإسلامية.

9-9 مفهوم الحوكمة المصرفية في البنوك الإسلامية:

عرفت أنها "تنظيمات وتطبيقات وممارسات سليمة تطبقها المصارف الإسلامية لتحقيق المعاملة العادلة لحملة الأسهم والعاملين في المصارف الإسلامية لإثبات حقوقهم والتأكد من كفاية تطبيق الإجراءات التشغيلية بمعزل عن المصالح الشخصية، ومن ثمَّ يتم توجيه الأموال إلى الاستخدام الأمثل لها، منعا لأي من حالات الفساد التي قد تكون مرتبطة بذلك، واعتماد كل من معايير الإفصاح والشفافية ومعايير المحاسبة" (محمد، 2006).

9-10 المبادئ الإرشادية للحوكمة الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية:

صدرت عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية عام 2006م مجموعة من المعايير الخاصة بالحوكمة في البنوك الإسلامية، والتي أطلق عليها المبادئ الإرشادية لضوابط إدارة المؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية، وهذه المبادئ ذكرها السريحي، 2018:

1- المبدأ الأول: ويركز هذا المبدأ على ضرورة قيام البنوك الإسلامية بوضع ضوابط للإدارة الشاملة، من خلال تحديد الأدوار والوظائف لكل عنصر من عناصر الإدارة، ومسؤولياته تجاه أصحاب المصالح.

2- المبدأ الثاني: ويتعلق هذا المبدأ بضرورة قيام البنوك الإسلامية بإعداد تقاريرها المختلفة حسب المعايير المعتمدة دولياً، بالإضافة للضوابط الشرعية المعتمدة في هذا المجال، وإيجاد لجان داخلية لمراجعة القوائم المالية.

3- المبدأ الثالث: يهتم هذا المبدأ بالإفصاح والشفافية، وذلك من خلال السماح لأصحاب حسابات الاستثمار بالاطلاع على تقارير مفصلة عن أداء استثماراتهم والمخاطر التي قد يتعرضون لها.

4- المبدأ الرابع: يجب على البنوك الإسلامية أن تتبنى استراتيجية واضحة بخصوص آليات الاستثمار، وخطط مواجهة المخاطر فيه.

5- المبدأ الخامس: يتعلق هذا المبدأ بالتزام البنوك الإسلامية بأحكام الشريعة الإسلامية، وتحديد مصادر الحصول على تلك الأحكام، مع ضرورة الالتزام بفتاوى هيئة الرقابة الشرعية.

6- المبدأ السادس: يجب على البنوك الإسلامية أن تلتزم بقواعد الشريعة الإسلامية بكافة أنشطتها، والسماح للعملاء بالاطلاع على تلك الاحكام.

7- المبدأ السابع: يجب على البنوك الإسلامية، توفير بيانات تفصيلية عن حسابات الاستثمار التي تديرها وبصورة دورية.

9-11 خصائص الحوكمة في البنوك الإسلامية:

والحوكمة في البنوك الإسلامية تتميز بخصائص عدة ذكرها بورقبة وغربي، 2014 في الآتي:

1- البنوك الإسلامية ملزمة في تطبيقها للحوكمة بمراعاة أكبر لمصالح أصحاب الحسابات الاستثمارية القائمة على مبدأ المضاربة أي درجة عالية من

المخاطرة مقارنة بأصحاب الحسابات لأجل في المصارف التقليدية التي تقل مخاطرتهم لثبات فوائدهم المصرفية.

2- وجود حوكمة ثنائية ناتجة عن وجود مجلسين مختلفين هما: مجلس الإدارة بهدف متابعة الجانب الإداري للمصرف، وهيئة الرقابة الشرعية بهدف مراقبة مدى توافق العمليات المصرفية مع الشريعة الإسلامية.

3- وجود هدفين مختلفين في المصرف ذاته يمكن أن يزيد من حدة تعارض المصالح، وبطبيعة الحال قد يولد ذلك بعض الصعوبات في نشاط البنك الإسلامي.

9-12 مفهوم الأداء المالي:

تعددت تعاريف الأداء المالي وذلك لاختلاف الزاوية باعتباره أحد أنواع الأداء، ونتيجة لذلك ظهرت العديد من التعاريف منها:

الأداء المالي ما هو إلا انعكاس للمركز المالي للبنك المتمثل بفقرات كل من الميزانية العامة وحسابات النتائج والخسائر فضلا عن قائمة التدفقات النقدية الذي يصور حالة حقيقة عن أعمال البنك لفترة زمنية معينة (نوى، 2017). أما بالنسبة للأداء المالي في البنوك فهو مدى إنجاز الأهداف، والإسهام في إتاحة الموارد المالية وتزويد البنك بفرص الاستثمار (عبادة إبراهيم، 2008)، ومما سبق نستنتج بأن الأداء المالي هو عبارة عن أداة لتحفيز العاملين والإدارة في البنك لبذل المزيد من الجهد بهدف تحقيق ربحية أفضل من سابقتها، كما أن الربحية هي الهدف الأساسي لجميع البنوك للبقاء والاستمرارية (عبد الله القاضي، 2016).

9-13 مؤشرات الأداء المالي:

هناك العديد من المؤشرات والنسب المالية التي تساعد في تقويم الوضع المالي وهي متعددة ومنها نسب الربحية في البنوك، وتقاس ربحية المؤسسة ذات الطابع البنكي على غرار بقية المؤسسات باستخدام مجموعة معدلات تبرز كفاية البنك من حيث تحقيق الأرباح من الأموال المستثمرة، (إلهام محمود، 2015) ورغم تعدد المؤشرات، والنسب المالية المستخدمة في قياس الربحية، الا أن مختلف الدراسات التطبيقية التي تناولت تحليل العلاقة بين الحوكمة والأداء قد تناولت الأداء المصرفي بصورة مستقلة اقتصرت على استخدام نسبتين فقط من نسب الربحية لتقويم أداء المصرف وعلى نطاق واسع جداً وهما نسبة العائد على الأصول ونسبة العائد على حقوق الملكية حيث إن هذه النسب مفيدة عند مقارنة الأداء بين البنوك وقد استخدمتها العديد من الدراسات (الربيعي ،الراضي،2011)، وهناك العديد من الأنواع والتصنيفات للنسب المالية التي يمكن استخدامها في تقويم الأداء المالي إلا أننا اخترنا النسب الأكثر شيوعاً والتي سوف يتم تطبيقها في هذا الدراسة على البنوك الإسلامية ، والمتمثلة في الآتي:

نسب الربحية:

الربحية هي العامل الموجه لأداء القطاع المصرفي (Haque,2014) وهي عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي يحققها البنك والاستثمارات التي أسهمت في تحقيق الأرباح، حيث تقيس هذه النسب كفاية الإدارة في استغلال الموارد المتاحة استغلالاً أمثل لتحقيق الأرباح، أي أنها تُعبر عن محصلة نتائج السياسات والقرارات التي أتخذها البنك، وهناك العديد من النسب التي تُعبر عن الربحية في البنوك، وهما:

أ- معدل العائد على الأصول (ROA): تقيس قدرة البنك على توظيف المال توظيفًا أمثل، أي تقيس كفاية البنك في تحقيق الأرباح من مجمل استثماراته باستخدام أصوله، وكلما ارتفع العائد على الأصول زادت ربحية البنك وتحسب بالصيغة الآتية (أل شبيب،2014):

ROA= صافي الربح / إجمالي الأصول

ب- معدل العائد على حقوق الملكية (ROE): يقوم هذا المؤشر بقياس العائد على استثمار أموال

المالكين، ويمثل مقياساً للأداء الكلي للبنك بما فيه التشغيلي والمالي، كما يقيس مدى تحقيق الهدف الذي يسعى إليه البنك من استثمار أموال المالكين، ويعد معيارا لتعظيم. وتحسب بالصيغة الآتية (بوعبيدي ،2018):

صافي الربح / حقوق الملكية =ROE

ج) نسب ربحية السهم (EPS): تمثل ربحية السهم نصيب السهم العادي من الصافي الذي يؤول إلى حملة السهم العادية، إذ تشير إلى مقدار صافي الدخل المكتسب لكل سهم من الأسهم المصدرة. وتحسب بالصيغة الآتية (بوعبيدي ،2018): صافي الربح / عدد الأسهم =EPS

9-13 أثر تطبيق الحوكمة المصرفية في تحسين الأداء المالي للبنوك الإسلامية:

يبرز أثر تطبيق الحوكمة المصرفية في تحسين الأداء المالي للبنوك من خلال إسهام كل الأطراف ذات العلاقة والأجهزة الرقابية ومن خلال تفعيل آلية الإفصاح والشفافية في البنك. ومن بين الآليات على سبيل المثال التي تسهم بشكل مباشر في تحسين الأداء المالي للبنوك مجلس الإدارة، الإفصاح والشفافية وهيئة الرقابة الشرعية بالنسبة للبنوك الإسلامية.

الإطار العملي (الدراسة الميدانية)

الأدوات الإحصائية المستخدمة والمقاييس المستخدمة:

اعتمدت الدراسة على البرنامج الإحصائي SPSS لغرض تحليل البيانات التي تم جمعها من أفراد عينة الدراسة، إضافة إلى المؤشرات المالية للنسب المالية للأداء المالي، وتم استخدم مجموعة من الأدوات الإحصائية وهي: المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، التكرارات والنسب، والانحدار الخطي البسيط لاختبار صحة فرضيات الدراسة.

أولاً: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:

يتناول هذا الجزء إجابات عينة الدراسة حول متغيرات الدراسة المتمثلة في متغيرات الحوكمة المصرفية، ومتغير الأداء المالي.

1- التحليل الوصفي لمتغيرات الحوكمة المصرفية:

تظهر نتائج أفراد عينة الدراسة حول متغيرات الحوكمة المصرفية والذي يتضمن المتغيرات الآتية:

أ- التحليل الوصفي لبُعد الإفصاح والشفافية:

جدول رقم (1): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبُعد الإفصاح والشفافية

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الموافقة
1	يستعين البنك بمراجع مستقل للقيام بعملية المراجعة السنوية.	4.40	0.89	1	مرتفع
2	تقوم الشركة باستخدام موقعها الألكتروني على شبكة الأنترنت لتعزيز الافصاح والشفافية وتوفير المعلومات.	4.10	0.78	2	مرتفع
3	تقوم الشركة بالإفصاح عن سياستها وبرامجها تجاه المجتمع المحلي والبيئة.	3.97	0.81	3	مرتفع
4	يتضمن التقرير السنوي للبنك بيانًا لمدى تطبيق البنك لمبادئ الحوكمة والتزامه بالممارسات المثلى لمعايير الحوكمة.	4.10	0.78	2	مرتفع
	المتوسط العام	**4.14**	**0.82**	-	**مرتفع**

المصدر: إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات SPSS لعام 2022م

يتضح من الجدول رقم (1) أن اتجاهات عينة الدراسة حول فقرات بُعد الإفصاح والشفافية كانت مرتفعة فقد احتلت الفقرة رقم (1): "يستعين البنك بمراجع مستقل للقيام بعملية المراجعة السنوية" الترتيب الأول من حيث الأهمية بمستوى موافقة "مرتفع"، حيث كان المتوسط الحسابي لهذه الفقرة (4.40)، أما الترتيب الأخير فقد كان للفقرة رقم (3): " تقوم الشركة بالإفصاح عن سياستها وبرامجها تجاه المجتمع المحلي والبيئة " بمستوى موافقة "مرتفع" ومتوسط حسابي بلغ (3.97). وكان إجمالي مستوى موافقة العينة حول متغيرات بُعد الإفصاح والشفافية كان "مرتفع"، حيث بلغ المتوسط العام (4.14) وبانحراف معياري (0.82) .

ب- التحليل الوصفي لبُعد إدارة المخاطر:

جدول رقم (2): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبُعد إدارة المخاطر

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الموافقة
5	تقوم إدارة البنك بصياغة استراتيجية واضحة لكل مجال في إدارة المخاطر.	4.33	0.61	2	مرتفع جداً
6	يتم التأكد من صحة البيانات والمعلومات واستمرار تدفقها للمساعدة في إعداد تقرير المخاطر بشكل دوري.	4.37	0.67	1	مرتفع جداً
7	يلتزم البنك بمعايير لجنة بازل وتعليمات سلطة النقد فيما يتعلق بالمخاطر البنكية.	4.20	0.76	4	مرتفع
8	يلتزم البنك بتوفير متطلبات رأس المال اللازمة لمواجهة مختلف المخاطر.	4.30	0.70	3	مرتفع جداً
	المتوسط العام	**4.3**	**0.69**	-	**مرتفع**

المصدر: إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات SPSS لعام 2022م

يتضح من الجدول رقم (2)أن اتجاهات عينة الدراسة حول فقرات بُعد إدارة المخاطر كانت متفاوتة فقد احتلت الفقرة رقم (6): " يتم التأكد من صحة البيانات والمعلومات واستمرار تدفقها للمساعدة في إعداد تقرير المخاطر بشكل دوري " الترتيب الأول من حيث الأهمية بمستوى موافقة "مرتفع جداً"، حيث كان المتوسط الحسابي لهذه الفقرة (4.37)، أما الترتيب الأخير فقد كان للفقرة رقم (7): " يلتزم البنك بمعايير لجنة بازل وتعليمات سلطة النقد فيما يتعلق بالمخاطر البنكية " بمستوى موافقة "متوسط" ومتوسط حسابي بلغ (4.20). وكان إجمالي مستوى موافقة العينة حول متغيرات بعد إدارة المخاطر كان "مرتفع"، حيث بلغ المتوسط العام (4.30) وبانحراف معياري (0.69).

ج- التحليل الوصفي لبُعد ضمان حقوق المساهمين:

جدول رقم (3): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبُعد حقوق المساهمين

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الموافقة
9	لدى المساهمين الحق في المشاركة الفعالة والتصويت في الاجتماعات العامة.	4.03	0.96	4	مرتفع
10	تعمل الحوكمة على حماية حقوق المساهمين المختلفة.	4.30	0.70	1	مرتفع
11	تكون أولوية الاكتتاب في أية إصدارات اسهم جديدة للمساهمين القدامى قبل طرحها للمستثمرين الآخرين.	4.13	0.82	2	مرتفع
12	المعاملة المتساوية للمساهمين المحليين والأجانب وحصولهم على تعويض فعال في حالة انتهاك حقوقهم.	4.10	0.80	3	مرتفع
	المتوسط العام	**4.14**	**0.82**	-	**مرتفع**

المصدر: إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات SPSS لعام 2022م

يتضح من الجدول رقم (3) أن اتجاهات عينة الدراسة حول فقرات بُعد ضمان حقوق المساهمين كانت متفاوتة فقد احتلت الفقرة رقم (10): " تعمل الحوكمة على حماية حقوق المساهمين المختلفة " الترتيب الأول من حيث الأهمية بمستوى موافقة "مرتفع "؛ حيث كان المتوسط الحسابي لهذه الفقرة (4.30)، أما الترتيب الأخير فقد كان للفقرة رقم (9): " لدى المساهمين الحق في المشاركة الفعالة والتصويت في الاجتماعات العامة " بمستوى موافقة "مرتفع" ومتوسط حسابي بلغ (4.03). وكان إجمالي مستوى موافقة العينة حول متغيرات بعد ضمان حقوق المساهمين كان "مرتفع"، حيث بلغ المتوسط العام (4.14) وبانحراف معياري (0.82).

2- التحليل الوصفي لمتغير الأداء المالي:

تم اختيار ثلاثة بنوك يمنية وهي مصرف اليمن البحرين الشامل، بنك التضامن الإسلامي الدولي، بنك الكريمي للتمويل الأصغر الإسلامي، وتم اختيار هذه البنوك يعود بالدرجة الأولى لتوفر القوائم المالية الخاصة بها (منشورة في المواقع الإلكترونية الخاصة بها) وذلك لاستخلاص واحتساب النسب المئوية المتعلقة بالأداء المالي.

تظهر نتائج أفراد عينة الدراسة حول متغيرات الأداء المالي والذي يتضمن المتغيرات الآتية:

أ- **نسب الربحية:** كما هو معلوم أنّ الهدف الرئيسي الذي تسعى إليه البنوك هو تعظيم ثروة الملاك وتحقيق هذا الهدف يتوقف على العديد من العوامل ومن بينها قدرة البنك على تحقيق الأرباح، ومن أجل قياس ربحية البنوك الإسلامية اليمنية المدروسة اعتمدنا على ثلاثة مؤشرات وهما: العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية والعائد على السهم العادي والجدول في أدناه يوضح نسب الربحية التي تعكس كفاية وفاعلية أداء البنوك الإسلامية اليمنية – عينة الدراسة – في تحقيق الأرباح.

الجدول رقم (4): نسبة العائد على الأصول في البنوك الإسلامية محل الدراسة خلال الفترة (2017-2020)

البنوك / السنوات	2017	2018	2019	2020	المتوسط
مصرف اليمن البحرين الشامل	1.36%	0.01%	0.02%	2.47%	0.96%
بنك التضامن الإسلامي الدولي	0.34%	0.16%	0.44%	0.18%	0.28%
بنك الكريمي للتمويل الأصغر الإسلامي	106.13%	73.9%	57.20%	52%	72.30%

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة خلال الفترة (2017-2020)

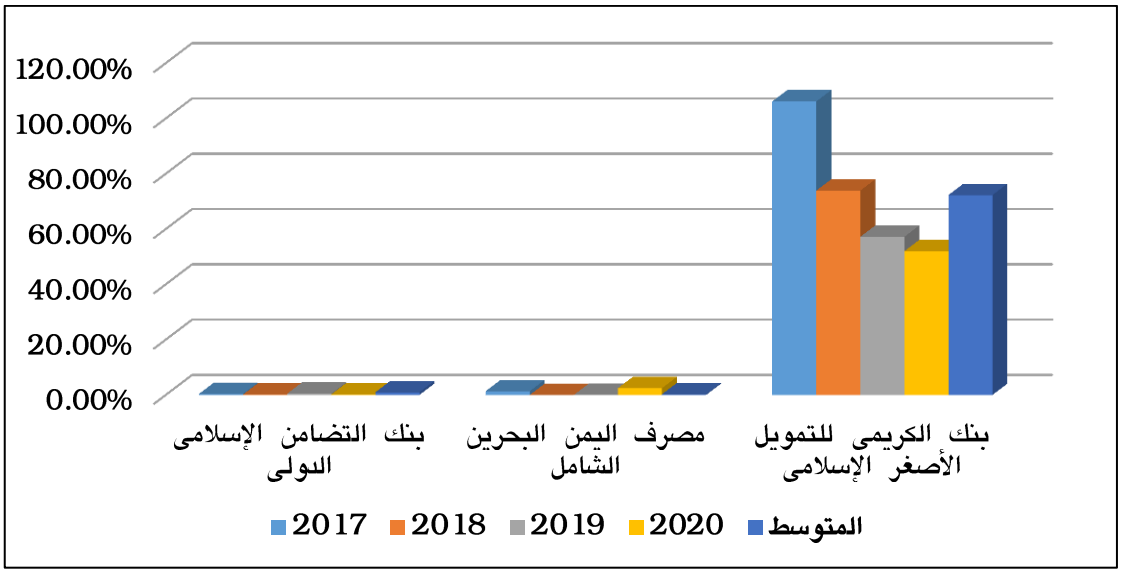

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على بيانات الجدول رقم (4)

الشكل رقم (2): يوضح مؤشر العائد على الأصول في البنوك الإسلامية خلال فترة (2017-2020)

بعد احتساب العائد على الأصول في مصرف اليمن البحرين الشامل اتضح لنا أن صافي الربح في تذبذب بين الارتفاع والهبوط في الفترة من 2017 إلى 2020 حيث بلغت نسبة العائد على الأصول 1.36% في العام 2017، إلا إنها انخفضت بمعدل 1.35% في العام 2018 حيث أصبحت 0.01% ويعود السبب في ذلك إلى تحقيق ربح في هذه السنة سببه الزيادة الواضحة في صافي إيرادات رسوم وعمولات إذا ما تم مقارنته بصافي الربح في سنة 2017 وهو العام الذي حقق فيه البنك أقل صافي ربح مقارنة بالأعوام اللاحقة وذلك نتيجة وجود خسائر من الاستثمار في ودائع خارجية حيث لم تحقق السنوات اللاحقة أي خسائر، وكذلك معدل العائد ارتفع بمعدل 2.45% حيث كان 0.02% أصبح 2.47% في العامين 2019 – 2020 على التوالي والسبب الزيادة المتتالية في صافي الربح.

ولو تمعنا قليلاً في القوائم للاحظنا تذبذبًا في صافي الأصول الفترات السابقة نفسها حيث بدأت بالارتفاع في العام 2017 ثم بدأت في الهبوط في العام 2018 ومن ثم بدأت بالهبوط مرة أخرى في العام 2019 وبلغت قمة الارتفاع في العام 2020وذلك بسبب زيادة النقدية بالصندوق وأرصدة الاحتياطي لدى البنك المركزي اليمني وبالوتيرة نفسها صافي الربح.

وبالنظر إلى العائد على الأصول لبنك التضامن الإسلامي الدولي لوجدنا أنه العائد على الأصول خلال الفترات من 2017 إلى 2020 كان كالآتي 0.34% في العام 2017 ويقابله زياده في الأصول تم أخذ الاتجاه السالب (الانخفاض) أصبح 0.16% في عام 2018 ويعود السبب في ذلك إلى الخسارة الوحيدة التي حدثت خلال الأعوام سالفة الذكر حيث كان سببها زيادة المصروفات الأخرى إذا ما قُورنت بمصروفات العام 2017 وكذلك انخفاض الدخل التشغيلي 2018 وبالمقابل هناك انخفاض نسبي في أصول ذلك العام ، ثم عادت وارتفعت مرة أخرى ووصلت إلى 0.44% في عام 2019 وذلك بسبب ارتفاع صافي الربح نتيجة ارتفاع إيرادات تمويل عمليات المرابحة والاستصناع إذا ما قُورنت بأعوام محل دراسة البحث ثم بدأت بالانخفاض وصولاً إلى 0.18% في عام 2020 حيث كان النقص بين العامين بنسبة 0.26% بسبب جائحة كورونا.

ولو تمعنا قليلاً سنلاحظ أن العائد على الأصول لبنك الكريمي للتمويل الأصغر الاسلامي في انخفاض مستمر بدأ من عام 2017 مروراً بالعام 2018 والعام 2019 ووصولاً للعام 2020 حيث بلغ 106.13%، 73.9%، 57.20%، 52% على التوالي حيث انخفض بمعدل 32.23% خلال العامين 2017 و2018، وكذلك انخفض بنسبة 5.20% خلال العامين 2019 و2020 بالرغم من أن هناك زيادة متوالية في صافي الأرباح خلال الفترات محل الدراسة نفسها نظراً لزيادة إجمالي مصاريف التشغيل من عام إلى آخر ويناظرها زيادة في صافي الأصول لنفس الفقرات المذكورة في أعلاه نتيجة زياد ارصده الاحتياطي لدى البنك المركزي.

الجدول رقم (5): نسب العائد على حقوق الملكية في البنوك الإسلامية خلال الفترة (2017-2020)

السنوات / البنوك	2017	2018	2019	2020	المتوسط
مصرف اليمن البحرين الشامل	0.02%	0.13%	0.15%	20.71%	5.25%
بنك التضامن الإسلامي الدولي	2.28%	1.10%	2.46%	1.13%	1.74%
بنك الكريمي للتمويل الأصغر الإسلامي	17.17%	7.9%	5.7%	4.72%	8.87%

المصدر: من إعداد الباحثان اعتماداً على التقارير السنوية للبنوك المحل الدراسة خلال الفترة (2017-2020)

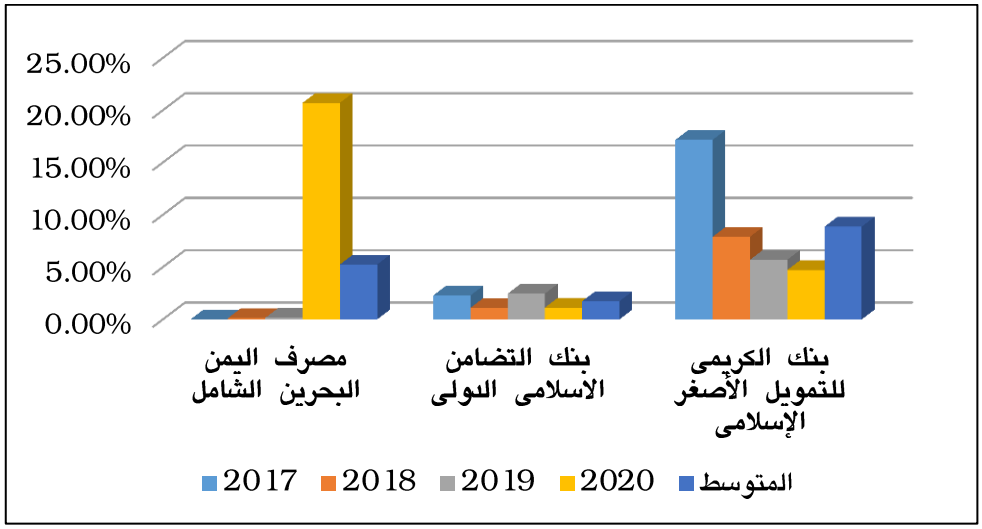

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على بيانات الجدول رقم (5)

الشكل رقم (3): يوضح مؤشر العائد على حقوق الملكية في البنوك الإسلامية خلال فترة (2017-2020)

إن حقوق الملكية لبنك اليمن البحرين الشامل في ارتفاع مستمر خلال الفترات 2017 – 2020 حيث بلغ العائد 0.01% في العام 2017 ثم ازداد ليصل إلى 0.13% للعام 2018 أي ارتفاع ملحوظ بمقدار 0.12% واستمر في الزيادة إلى 0.15% في العام 2019 إلى أن وصل إلى ذروته في العام 2020 حيث وصل إلى 20.17% حيث كان الفارق 20.02%. ويعود بسبب الزيادة المتتالية إلى الارتفاع المستمر والمتزايد في صافي الربح خلال أربع السنوات من سنة 2017 إلى سنة 2018 إلى سنة 2019 إلى 2020 ويقابله زيادة متتالية في إجمالي حقوق الملكية خلال الاعوام الموضحة آنفاً حيث كانت حقوق الملكية في زيادة من عام 2017 إلى 2020 على التوالي وسبب ذلك زيادة الاحتياطي القانوني.

وبالنسبة لبنك التضامن الإسلامي الدولي للفترات من 2017 إلى 2020 نلاحظ أن العائد على حقوق الملكية قد بلغ 2.28% في العام 2017 ثم بدأ بالهبوط بمعدل 1.18% وصولاً إلى 1.10% في العام 2018 وسبب تلك الخسارة المحققة والتي تبين سببها انخفاض الإيرادات من الاستثمارات المشتركة الأخرى، ثم بدأ العائد بالزيادة مرة أخرى حيث حقق البنك عائدًا قُدر 2.46% لعام 2019 بسبب زيادة إيرادات تمويل عمليات المرابحة والاستصناع وكذلك زيادة ملحوظة في حقوق الملكية ثم تراجع العائد للمرة الثانية في العام 2020 حيث كان 1.13% بالمقابل تراجع في حقوق الملكية إذا ما قُورنت بحقوق العام الماضي بسبب جائحة كورونا وتوقف النشاط التجاري.

وبالنسبة لبنك الكريمي للتمويل الأصغر الإسلامي فإن العائد على حقوق الملكية في انخفاض مستمر خلال السنوات 2017-2020 حيث كانت على النحو التالي 17.17% ، 7.9%، 5.7%، 4.72% بالرغم من زيادة في صافي الأرباح وكذلك زيادة ملحوظة في حقوق الملكية للفترات نفسها بسبب زيادة الاحتياطيات سواءً القانوني والنظامي.

الجدول رقم (6): نسب العائد على السهم العادي في البنوك الإسلامية خلال الفترة (2017 – 2020)

البنوك / السنوات	2017	2018	2019	2020	المتوسط
مصرف اليمن البحرين الشامل	0.13	1.37	1.57	271.15	68.555%
بنك التضامن الإسلامي الدولي	84.49	43.79	119.27	47.50	73.7625 %
بنك الكريمي للتمويل الأصغر الإسلامي	956	1.378	2.049	2.727	240.54 %

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة خلال الفترة (2017–2020)

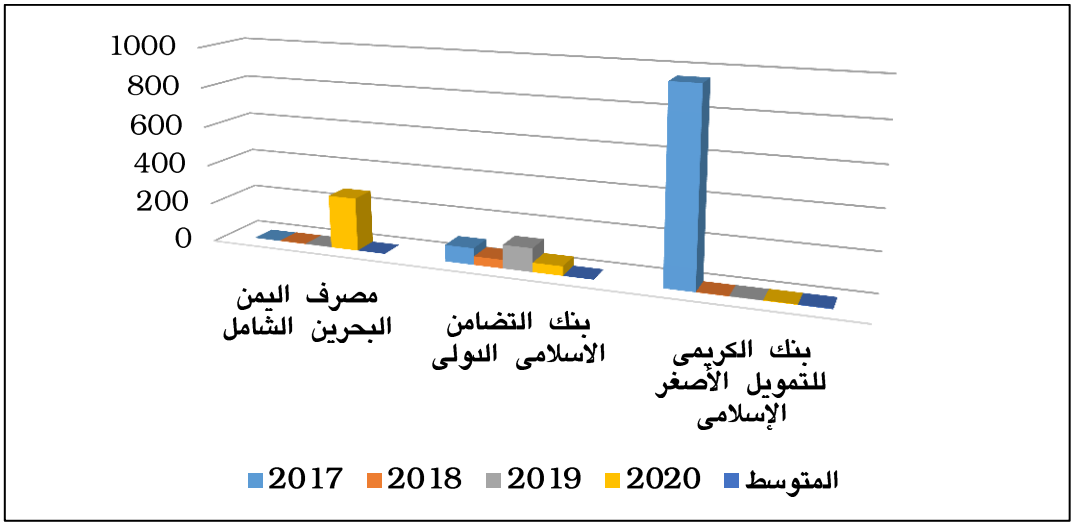

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على بيانات الجدول رقم (6)

الشكل رقم (4): يوضح مؤشر العائد على السهم العادي في البنوك الإسلامية خلال فترة (2017–2020)

وبالنظر لحصة السهم من العائد لمصرف اليمن البحرين الشامل من التوزيعات لتضح لنا أن عائد السهم في تزايد وارتفاع مستمر حيث كان 0.13 ريال لعام 2017 وذلك بسبب وجود خسائر الاستثمار في ودائع خارجية ثم أصبح 1.37 ريال لعام 2018 ثم وصل إلى 1.57 ريال لعام 2019 إلى أن وصل القمة في العام 2020 حيث كان 271.15 ريالاً وذلك نتيجة زيادة إيرادات تمويل عمليات عقود المرابحة واستصناع إيرادات الاستثمارات المشتركة الأخرى. وقد تبين بعد احتساب ذلك العائد هناك علاقة طردية بين صافي الربح بعد الضرائب مع ذلك العائد زاد الربح كلما زاد العائد والعكس صحيح حيث كان صافي الربح في سنوات محل الدراسة في تزايد كما أشرنا اليه سالفاً وكما هو موضح في القوائم الخاصة بالمصرف.

أما بالنسبة إلى حصة السهم لبنك التضامن الإسلامي الدولي حيث كان 84.49 ريالاً لعام 2017 وذلك بسبب الربح المحقق في ذلك العام وصولاً إلى 43.79 ريالاً لعام 2018 وسبب ذلك الهبوط أو النزول يعود إلى الخسارة التي حصلت في العام نفسه حيث كان سببها انخفاض الإيرادات من الاستثمارات المشتركة الأخرى وبعد ذلك وصل العائد قمته حيث

وصل إلى 119.27 ريالاً لعام 2019 بسبب الربح المحقق في العام نفسه وصولاً إلى 47.50 ريالاً وسبب ذلك الهبوط يعود إلى النزول في صافي الربح مرة ثانية نتيجة انخفاض إيرادات عمليات المرابحة والاستصناع وكذلك الخسارة الناتجة عن عمليات النقد الأجنبي. أما بالنسبة إلى حصة السهم لبنك الكريمي للتمويل الأصغر الإسلامي فهو في ارتفاع مستمر حيث كان 956ريالاً ثم ارتفع إلى 1.378ريالاً ثم وصل إلى 2.049 ريالاً وبلغ قمته إلى 2.727 ريالاً للأعوام 2020 -2019 -2018- 2017 على الترتيب. ويعود ذلك إلى زيادة صافي الأرباح كما أشرنا اليه آنفاً.

أما من جانب **المتوسط الحسابي** فإن بنك الكريمي الإسلامي اعلى متوسط وصل إلى% 240.54 وذلك نتيجة طبيعية لارتفاع العائد على السهم وهذا بسبب التوسع الذي شهدة نشاط البنك في تسهيل المعاملات وكسب الكثير من العملاء بالنسبة لبنك التضامن الإسلامي أن المتوسط لديه في الترتيب الثاني وبلغ % 73.76 رغم أنه أول بنك إسلامي باليمن تأسس إلا أن أرباحه تأثرت بسب الازمة التي تعيشها البلاد في تقلص نشاطه أما بالنسبة إلى بنك البحرين اليمن الإسلامي فقد جاء في المرتبة الثالثة وبلغ متوسطه 68.55% لأنه بنك حديث النشأة وهناك تقيد في معاملاته.

ثانياً: اختبار فرضيات الدراسة:

يتناول هذا الجزء التحقق من صحة فرضيات الدراسة عن أثر متغيرات الحوكمة المصرفية في الأداء المالي في البنوك الإسلامية اليمنية العاملة في ساحل حضرموت كما يلي:

1- اختبار الفرضية الرئيسة من خلال استخدام معامل الانحدار الخطي البسيط:

نص الفرضية الرئيسة: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغيرات الحوكمة المصرفية والإداء المالي في البنوك الإسلامية اليمنية العاملة في ساحل حضرموت".

ويمكن اختبار فرضية الدراسة الرئيسة وفق نموذج الانحدار الخطي البسيط $Yit = \alpha + \beta it$ إذ إن:

Yit: يمثل المتغير التابع: الأداء المالي.

Xit: يمثل المتغير المستقل: متغيرات الحوكمة المصرفية، وأبعادها (الإفصاح والشفافية، إدارة المخاطر وحقوق المساهمين).

α = ثابت الانحدار.

β = وهو يمثل مقدار التأثير في المتغير التابع نتيجة التغير الذي يحدث في المتغير المستقل وأبعادها.

ولاختبار الفرضية الرئيسة، يجب اختبار الفرضيات الفرعية على النحو الثاني:

أ- الفرضية الفرعية الأولى:

الجدول رقم (7) يظهر نتائج اختبار الفرضية الأولى والتي تنص على أنه " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين متغيرات الحوكمة المصرفية والعائد على الأصول في البنوك الإسلامية اليمنية العاملة في ساحل حضرموت".

جدول رقم (7): نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لأثر متغيرات الحوكمة المصرفية في العائد على الأصول في البنوك الإسلامية اليمنية العاملة في ساحل حضرموت

المتغير المستقل	معامل الارتباط R	معامل التحديد R2	قيمة F		مستوى الدلالة sig	معامل الانحدار β
			المحسوبة	الجدولية		
الحوكمة	0.507	0.257	0.346	161	0.661	−227.19
نتيجة الفرضية: ترفض						

المصدر: إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات SPSS لعام 2022م

يتضح من نتائج الجدول رقم (7) وجود علاقة ارتباط عكسية متوسطة بلغت (0.507)، ويشير معامل التحديد إلى أن متغيرات الحوكمة يسهم بمقدار 26% في العائد على الأصول، بينما 79%، ترجع إلى متغيرات وأسباب أخرى ليست قيد الدراسة، وتؤكد عدم معنوية هذه العلاقة قيمة F المحسوبة والتي بلغت (0. 346)، وهي أقل من قيمتها الجدولية (161)، وأيضاً أن مستوى الدلالة والذي يساوي (0.661) وهي أكبر من مستوى المعنوية المعتمد (0.05) وبناءً على هذه النتائج يتم قبول الفرضية الصفرية والتي تنص على أنه: "**لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين متغيرات الحوكمة المصرفية والعائد على الأصول في البنوك الإسلامية اليمنية العاملة في ساحل حضرموت**".

ب- الفرضية الفرعية الثانية:

الجدول رقم (8) يظهر نتائج اختبار الفرضية الثاني والتي تنص على أنه " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين متغيرات الحوكمة المصرفية والعائد على حقوق الملكية في البنوك الإسلامية اليمنية العاملة في ساحل حضرموت".

جدول رقم (8): نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لأثر متغيرات الحوكمة المصرفية في العائد على حقوق الملكية في البنوك الإسلامية اليمنية العاملة في ساحل حضرموت.

المتغير المستقل	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	قيمة F		مستوى الدلالة sig	معامل الانحدار β
			المحسوبة	الجدولية		
الحوكمة	0.862	0.742	2.880	161	0.339	−33.250
نتيجة الفرضية: قبول						

المصدر: إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات SPSS لعام 2022م

يتضح من نتائج الجدول رقم (8) وجود علاقة ارتباط عكسية قوية بلغت (0.862). ويشير معامل التحديد إلى أن متغيرات الحوكمة يسهم بمقدار 74% في العائد على حقوق الملكية، بينما 16% ترجع إلى متغيرات وأسباب أخرى ليست قيد الدراسة، وتؤكد عدم معنوية هذه العلاقة قيمة F المحسوبة والتي بلغت

(2.88)، وهي أقل من قيمتها الجدولية (161)، وأيضا أن مستوى الدلالة والذي يساوي (0.339)، وهي أكبر من مستوى المعنوية المعتمد (0.05)، وبناءً على هذه النتائج يتم قبول الفرضية الصفرية والتي تنص على أنه: "**لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين متغيرات الحوكمة المصرفية والعائد على حقوق الملكية في البنوك الإسلامية اليمنية العاملة في ساحل حضرموت**".

ج- الفرضية الفرعية الثالثة:

الجدول رقم (9) يظهر نتائج اختبار الفرضية الثانية والتي تنص على أنه " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين متغيرات الحوكمة المصرفية والعائد على السهم العادي في البنوك الإسلامية اليمنية العاملة في ساحل حضرموت".

جدول رقم (9): نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لأثر متغيرات الحوكمة المصرفية في العائد على السهم العادي في البنوك الإسلامية اليمنية العاملة في ساحل حضرموت.

المتغير المستقل	معامل الارتباط R	معامل التحديد R2	قيمةF		مستوى الدلالةsig	معامل الانحدار β
			المحسوبة	الجدولية		
الحوكمة	0.477	0.227	2.294	161	0.684	-504.937
نتيجة الفرضية : قبول						

المصدر: إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات SPSS لعام 2022م

يتضح من نتائج الجدول رقم (9) وجود علاقة عكسية متوسطة بلغت (0.477). ويشير معامل التحديد إلى أن متغيرات الحوكمة يسهم بمقدار 23 % في العائد على السهم العادي، بينما 77% ترجع إلى متغيرات وأسباب أخرى ليست قيد الدراسة، وتؤكد عدم معنوية هذه العلاقة قيمة F المحسوبة والتي بلغت (0.294)، وهي أقل من قيمتها الجدولية (161)، وأيضا أن مستوى الدلالة والذي يساوي (0.684)، وهي أكبر من مستوى المعنوية المعتمد (0.05)، وبناءً على هذه النتائج يتم قبول الفرضية الصفرية والتي تنص على أنه: "**لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين متغيرات الحوكمة المصرفية والعائد على السهم العادي في البنوك الإسلامية اليمنية العاملة في ساحل حضرموت**".

2- الفرضية الرئيسية:

الجدول رقم (10) يظهر نتائج اختبار الفرضية الأولى والتي تنص على " يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغيرات الحوكمة المصرفية والإداء المالي في البنوك الإسلامية اليمنية العاملة في ساحل حضرموت".

جدول رقم (10) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط العلاقة بين الحوكمة المصرفية والإداء المالي في البنوك الإسلامية اليمنية العاملة في ساحل حضرموت.

المتغير المستقل	معامل الارتباط R	معامل التحديدR2	قيمةF		مستوى الدلالةsig	معامل الانحدار β
			المحسوبة	الجدولية		
الحوكمة	0.501	0.247	0.328	161	0.669	- 255.125
نتيجة الفرضية : قبول						

المصدر: إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات SPSS لعام 2022م

يتضح من نتائج الجدول رقم (10) وجود علاقة ارتباط عكسية متوسطة بلغت (0.501). ويشير معامل التحديد إلى أن متغيرات الحوكمة يسهم بمقدار 25 % في العائد على حقوق الملكية، بينما 75% ترجع إلى متغيرات وأسباب أخرى ليست قيد الدراسة، وتؤكد عدم معنوية هذه العلاقة قيمة F المحسوبة والتي بلغت (0.328)، وهي أقل من قيمتها الجدولية (161)، وأيضا أن مستوى الدلالة والذي يساوي (0.669)، وهي أكبر من مستوى المعنوية المعتمد (0.05)، وبناءً على هذه النتائج يتم قبول الفرضية الصفرية والتي تنص على أنه: "**لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغيرات الحوكمة المصرفية والأداء المالي في البنوك الإسلامية اليمنية العاملة في ساحل حضرموت**".

جدول رقم (11): نتائج اختبار فرضيات الدراسة:

رقم الفرضية	بيان الفرضية	نتيجة الاختبار
الفرعية الأولى	لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين متغيرات الحوكمة المصرفية في والعائد على الأصول في البنوك الإسلامية اليمنية العاملة في ساحل حضرموت.	قبول
الفرعية الثانية	لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين متغيرات الحوكمة المصرفية والعائد على حقوق الملكية في البنوك الإسلامية اليمنية العاملة في ساحل حضرموت.	قبول
الفرعية الثانية	لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين متغيرات الحوكمة المصرفية والعائد على السهم العادي في البنوك الإسلامية اليمنية العاملة في ساحل حضرموت.	قبول
الرئيسية الأولى	لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغيرات الحوكمة المصرفية والأداء المالي في البنوك الإسلامية اليمنية العاملة في ساحل حضرموت.	قبول

المصدر: إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات SPSS لعام 2022م

نتائج الدراسة وتوصياتها:

أولاً: النتائج:

وبناءً على التحليل الوصفي واختبار الفرضيات توصلت الدراسة للنتائج الآتية:

1- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين متغيرات الحوكمة المصرفية والعائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية والعائد السهم العادي في البنوك الإسلامية اليمنية العاملة في ساحل حضرموت.

2- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين متغيرات الحوكمة المصرفية والأداء المالي في البنوك الإسلامية اليمنية العاملة في ساحل حضرموت.

3- وجود علاقة عكسية بين الحوكمة والعائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية والعائد على السهم العادي في البنوك الإسلامية اليمنية العاملة في ساحل حضرموت.

4- وجود علاقة عكسية بين الحوكمة والأداء المالي في البنوك الإسلامية اليمنية العاملة في ساحل حضرموت.

ثانياً: التوصيات:

وبناءً على ما أظهرت الدراسة من نتائج تطبيقية، فإننا نوصي بالآتي:

1- حث البنوك الإسلامية اليمنية على الالتزام بما جاء في دليل الحوكمة الصادر عن البنك المركزي وتطبيق المعايير الدولية في هذا الشأن، وذلك لما لها من أهمية في الوقاية من الأزمات والحد من الفساد ومن ثم التأثير الإيجابي في الأداء.

2- أن تقوم البنوك بالإفصاح عن سياسته وبرامجه تجاه المجتمع المحلي والبيئة.

3- أن تلتزم البنوك بمعايير لجنة بازل وتعليمات سلطة النقد فيما يتعلق بالمخاطر البنكية.

4- إجراء المزيد من الدراسات في هذا المجال وإدخال متغيرات جديدة.

5- ضرورة دراسة الحوكمة بكافة آلياتها وآثارها قي الأداء المالي.

6- دعم وتعزيز الجهود المبذولة داخل البنوك لتطبيق الحوكمة والإفصاح عن الآليات المطبقة بالتقارير المالية المنشورة والمواقع الإلكترونية.

المراجع:

1- أل شبيب، دريد كامل (2014). إدارة العمليات المصرفية. الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان، الأردن.

2- إبراهيم، فاطمة وصالح، عياد (2022). دور الحوكمة المصرفية في تحسين الأداء المالي للبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر". جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية،13، ص 11-31.

3- بورقبة، شوقي عشور وغربي، عبد الحليم عمار (2014). أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات في أداء المصارف الإسلامية – دراسة تطبيقية. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، (1)، ص 111 – 120.

4- بوعبيدة، شريف (2018). دعائم الحوكمة وفاعليتها في تحسين الأداء المصرفي. مجلة الامتياز للبحوث الاقتصاد والإدارة. مجلة الامتياز لبحوث الاقتصادي والإدارة، دكتور في العلوم الاقتصادية، جامعة لونيسي على البليدة 2، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، البليدة، الجزائر،2، (3)، ص 246 – 259.

5- حبار، عبد الرزاق (2009). الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي – حالة دول شمال أفريقيا. مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، 5. (7)، ص 75 – 98.

6- حمدان، نشمي (2019). حوكمة الشركات في القرن الواحد والعشرين. بيروت، مكتبة الفرح للنشر.

7- خليفة، علي سندس (2021). "تطبيق متغيرات المؤسسات المصرفية وأثرها على الأداء المالي بـ(ROA&ROE) دراسة تطبيقية على عينة من المصارف الإسلامية المحلية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية "، مجلة دراسات محاسبية ومالية، 16، (55)، ص 81-96.

8- الربيعي، حاكم وراضي، حمد (2011). حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة. دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ط1.

9- زيدان، محمد، (2009). أهمية إرساء وتعزيز مبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي بالإشارة إلى البنوك الجزائرية. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، (9).

10- السريحي، عزت (2018). أثر تطبيق الحوكمة المصرفية على جودة التقارير المالية في البنوك الإسلامية الأردنية. رسالة دكتورة غير منشورة، جامعة عمان العربية، الأردن.

11- بشير، زناقي ومحمد، معاريف (2018). أثرآليات الحوكمة على إدارة المخاطر المصرفية في البنوك: دراسة استطلاعية بفروع البنوك العمومية العاملة بولاية عين تيموشنت. مجلة البديل الاقتصادي، 5، (1)، ص 332 – 351.

12- شحادة، عصام (2016). الحوكمة في البنوك الإسلامية: آليات التطبيق العملي. بيروت، دار الشابورة للنشر.

13- فطيمة، الزهرة نوى (2017). أثر تطبيق الحوكمة المؤسسة على تحسين أداء البنك التجاري. أطروحة دكتوراه، العلوم الاقتصادية، بسكرة: جامعة محمد خيضر.

14- عبد الحق، سمية (2017). أثر تطبيق مبادئ الحوكمة في تحسين أداء البنوك التجارية الجزائرية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر.

15- عون الله، سعاد وبلعزوز، بن علي (2018). الحوكمة المصرفية كآلية للحد من التعثر المصرفي بالإشارة إلى حالة الجزائر. مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الجزائر، 14، (19).

16- فرحان، محمد وعبد القادر، محمد أمين قائد (2014). الحوكمة في المصارف الإسلامية اليمنية – دراسة تطبيقية. دراسات اقتصادية إسلامية، جامعة تعز، 20، (2)، ص 4 – 55.

17- لخضر، مرغاد وصليحة، جعفر (2018). واقع الحوكمة في البنوك الإسلامية – دراسة حالة مجموعة البركة المصرفية خلال عام 2016. مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، جامعة محمد خيضر بسكرة، (5)، ص 8-46.

18- عبد الحليم، عبادة إبراهيم (2008). مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية. الأردن، دار النشر النفانس للنشر والتوزيع.

19- التائب، عبد النبي (2013). أثر أدوات الحوكمة المالية على الأداء المالي للبنوك التجارية. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية، عمان: الأردن.

20- مصعب، موسي (2014). مدى التزام المصارف الخاصة السورية بالمبادئ الدولية للحوكمة من وجهة نظر الأطراف ذوي العلاقة. مجلة البعث، 36، (9).

21- المطيري، فهد مطر (2022). مدى التزام المصارف الإسلامية السعودية بمبادئ الحوكمة المصرفية (بنك البلاد أنموذجاً). مجلة العلوم الإنسانية والإدارية، جامعة أم القرى، الكلية الجامعية في أضم، (26)، ص 182-204.

22- النعساني، أحمد ياسر (2014). أثر الحوكمة على الأداء المالي في المصارف الإسلامية: دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في محافظة الحديدة اليمن. المجلة الدولية للعلوم التربوية والنفسية، (12)، ص 260- 294.

23- بورقية قويدر، ريم عمي وسامي عمري (2018). واقع الحوكمة المصرفية في النظام المصرفي الجزائري. مجلة الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، 1، (1)، ص 35 – 48.

24- إلهام، التجاني ومحمود، شعوبي (2015). تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية – دراسة حالة البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري للفترة 2005 – 2011، أبحاث اقتصادية وإدارية، (17)، ص 20 – 48.

25- إبراهيم، على عبد الله القاضي (2016). أثر جاذبية محافظ الاستثمار على ربحية البنوك التجارية دراسة اختبارية على البنوك التجارية الأردنية للفترة 2012 – 2014. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، (1)، ص 10 – 42.

26- التقارير السنوية مصرف اليمن البحرين الشامل للفترة (2017 –

2020)،الموقع. https://www.sbyb.net./financial-reports
27- التقارير السنوية لبنك التضامن الإسلامي الدولي للفترة (2017 – 2020)، الموقع https://www.tadhamonbank.com/ reports/2.
28- التقارير السنوية لبنك الكريمي للتمويل الأصغر الإسلامي للفترة (2017 – 2020)، الموقع https://www.kuraimibank.com/ar/reports-category/2.
29-Ben Abdallah, Mariem. (2021) Disclosure, shariah governance and financial performance in Islamic banks, Asian Journal of Economics and Banking, V.5(3)، PP: 234-254.
30- Darwanto and Chariri, Anis. (2019) Corporate governance and financial performance in Islamic banks: The role of the sharia supervisory board in multiple- layer management, Jouranl Banks and Bank Systems, V.14(4)، PP:183-191.
31- Hague, A. (2014). Comparison of Financial Performance of Commercial Banks: A Case Study in the Context of India (2009-2013). Journal of Finance and Bank Management, (02).
32- Fawzi, S. (2003) Assessment of corporate governance in Egypt. working paper N82, the Egyptian Center of Economic Studies, Egypt, April, p: 04.
33- Ronert, j. (2009, november). le concept de gouvernance. institut national de rechercé sur les transport et leur (INRETS).

The Extent of Application of Banking Governance and its Influence on the Financial Performance of the Yemeni Islamic Banks: A field Study on Islamic Banks Operating in the Coast of Hudhramaut

Afrah Awadh Saeed Badhorus **Mohammad Saleh Al-kasadI**

Abstract

This study aimed to determine the extent of the application of banking governance and its impact on the financial performance of the Yemeni Islamic banks operating in the coast of Hudhramaut in its three dimensions (disclosure, transparency, risk management, and shareholders' rights). The study population consisted of all bank employees, consisting of the director, deputy director, employees, and department heads. The study sample consisted of (3) Yemeni Islamic banks operating in the coast of Hudhramaut. To achieve the objectives of the study, the descriptive analytical approach was used. The financial reports published on the banks' websites were used as secondary sources. A questionnaire was employed as a primary source to collect information for the research samples in the banks under study. Financial performance was also evaluated by using profitability indicators (rate of return on assets, rate of return on equity, and rate of return on common stock). A linear regression model was used to measure and test the study hypotheses. The study reached a number of results, the most important of which are: there is no statistically significant effect between banking governance variables and return on assets, return on equity, return on common stock and financial performance in Yemeni Islamic banks operating in the coast of Hudhramaut. The researchers provided a number of recommendations, the most important of which are as follows :

1- Urging Yemeni Islamic banks to adhere to what was stated in the governance guide issued by the Central Bank of Yemen ،

2- Applying international standards in this regard, because of their importance in preventing crises and reducing corruption and thus having a positive impact on performance, supporting.

3- Strengthening the efforts made within banks to implement governance and disclose the mechanisms applied in financial reports published on websites, and the necessity of studying governance in all its mechanisms and its effects on financial performance .

4- Conducting further studies in this field and introducing new variables .

Keywords: banking governance, Islamic banks, and financial performance.